دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	النيل وسد النهضة والأمن القومي المصري
المصدر:	التوحيد
الناشر:	جمعية أنصار السنة المحمدية
المؤلف الرئيسي:	حاتم، جمال سعد
المجلد/العدد:	س49, ع580
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2019
الشهر:	ربيع الآخر
الصفحات:	5 - 9
رقم MD:	1059172
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	سد النهضة، نهر النيل، السياسة المصرية، الأمن القومي، أثيوبيا
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1059172

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

النيل وسد النهضة.. والأمن القومي المصري

رئيس التحرير
جمال سعد حاتم
GSHATEM@HOTMAIL.COM

الحمد لله وكفى، وسلامًا على حبيبه المصطفى، وبعدُ:

فبينما أعداء الأمة يتناوبون تنفيذ المؤامرات ضد الدول العربية والإسلامية، ومع توالي الضربات، وتقسيم التركات، وتفتيت الأوطان، وتدمير البنيان، فها هي إسرائيل تعربد في غزة التي اشتعلت فيها الأوضاع بعد الضربات الإسرائيلية على المواقع الفلسطينية أمام صمت دولي عجيب، دون رادع من أحد، وارتفاع حصيلة القتل والدمار في ظل غياب أيّ رد فعل عربي، اللهم إلا ردود تصدر على استحياء، وحالة من الفوضى والقتل في عدد من الدول العربية، وبأيادٍ خفية؛ في العراق، ولبنان، والجزائر، وسوريا، يستغل العدو الصهيوني حالة الانشغال هذه للقيام بضربات موجعة ضد الفلسطينيين، وسط هذه الأجواء تعود للظهور على السطح بشدة أزمة تؤرّق الشعب المصري كله وتشغله بشدة؛ حيث تطفو أزمة سد النهضة، وتفرض نفسها بقوة في ظل تراجع إثيوبيا عن التزامها بعدم المساس بحصة مصر من المياه، مما يُعدّ تهديدًا لأمن مصر القومي، الذي يعتمد على مياه النيل كمصدر حياة للشعب المصري، وعدم احترام الاتفاقيات الدولية الموقّعة بين دول المنبع ودول المصبّ، رغم إبداء الموقف المصري للمزيد من التعاون في مشروعات التنمية مع الدول الأفريقية، وتمسك مصر في نفس الوقت بحقوقها التاريخية في مياه النيل.

حقوق مصر التاريخية في مياه النيل

لقد وقّعت الحكومة البريطانية ممثلة لإقليم شرق إفريقيا، اتفاقًا مع الحكومة المصرية عام ١٩٢٩م يضمن تدفق خمسة وخمسين ونصف مليار متر مكعب من المياه سنويًا لمصر.

ونصّت الاتفاقية الموقّعة بين مصر وبريطانيا -التي كانت تنوب عن السودان وأوغندا وتنزانيا- على ألا تقام بغير اتفاق مُسبق مع الحكومة المصرية أيّة أعمال ريّ أو كهرومائية أو أية إجراءات أخرى على النيل

وفروعه، أو على البحيرات التي ينبع منها سواء في السودان أو في البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية، والتي من شأنها إنقاص مقدار المياه التي تصل إلى مصر، أو تعديل تاريخ وصولها، أو تخفيض منسوبها على أيّ وجه يُلحق ضررًا بالمصالح المصرية.

كما تنص الاتفاقية على حق مصر الطبيعي في مياه النيل، كما تضمنت بنودًا تخصّ العلاقة المائية بين مصور والسودان.

وفي عام ١٩٣٤م وُقِّعَتْ اتفاقية بين بريطانيا وبلجيكا تعهدتا بموجبها بأنه إذا ما تم تحويل أية كميات من مياه جزء من النهر يقع كله في حدود تنجانيقا، أو رواندا-بورندي، بأن يُعيدا هذه الكمية دون أيّ نقصان محسوس إلى مجرى النهر عند نقطة معينة قبل أن يدخل النهر حدود الدولة الأخرى أو قبل أن يُشكّل الحدود المشتركة بين إقليمي الدولتين.

وفي عام ١٩٥٩م وُقِّعَتْ في القاهرة بين مصر والسودان اتفاقية مكمِّلة لاتفاقية عام ١٩٢٩م، وليست لاغية لها؛ حيث تشمل الضبط الكامل لمياه النيل الواصلة لكل من مصر والسودان في ظل المتغيرات الجديدة التي ظهرت على السطح آنذاك، وهي الرغبة في إنشاء السد العالي ومشروعات أعالي النيل لزيادة إيراد النهر، وإقامة عدد من الخزانات في أسوان.

وقد حددت لأول مرة اتفاقية نوفمبر ١٩٥٩م بين مصر والسودان كمية المياه لمصر والسودان بـ٥٥,٥ مليار متر مكعب لمصر، و١٨,٥ مليار متر مكعب للسودان.

وقد جاءت الخطابات المتبادلة بين مصر وأوغندا عام ١٩٩١م، والتي أشارت إلى المذكرات المتبادلة بين مصر وبريطانيا بخصوص إنشاء محطة توليد الكهرباء في أوغندا (١٩٤٩-١٩٥٣م) بما يفيد اعتراف أوغندا بالتزاماتها الواردة بتلك الخطابات، باعتبار أنها وُقِّعت خلال عهد الاستعمار؛ حيث إن أوغندا عام ١٩٩١م كانت دولة مستقلة ذات سيادة، وقد أكدت واعترفت صراحة بسريان التزاماتها الواردة بالخطابات المتبادلة بين عام ١٩٤٩-١٩٥٣م.

الإطار العام للتعاون بين مصر وإثيوبيا

وفي عام ١٩٩٣م تم الاتفاق على إطار عامّ للتعاون بين مصر وإثيوبيا؛ ينص هذا الاتفاق التعاوني بين الطرفين على امتناع الطرفين عن القيام بأيّ نشاط يتعلق بمياه النيل يمكن أن يضر على نحو محسوس بمصالح الطرف الآخر، بما يعني أن هذا الاتفاق يؤكد بوضوح، وبما لا يدع مجالًا للشك، حماية الاستخدامات السابقة لكل من مصر وإثيوبيا، كما أكّد هذا الاتفاق على حماية مياه النيل والحفاظ عليها، والتعاون والتشاور بخصوص المشروعات المشتركة، وبما يساعد على تعزيز مستوى تدفق المياه وتقليل الفاقد منها.

وتمسكت مصر خلال جميع مراحل التفاوض على الاتفاق بضرورة عدم مساس هذا الاتفاق الجديد بالاتفاقيات السارية.

وأكّدت مصر على ضرورة وضع نصّ صريح يضمن عدم المساس بحصة مصر من مياه النيل وحقوقها التاريخية، والإخطار المسبق عن أيّ مشروعات تقوم بدول أعالي النيل واتباع إجراءات البنك الدولي في هذا الشأن، وضرورة أن يكون تعديل هذا الاتفاق والملاحق بالإجماع وليس بالأغلبية، وفي حالة الأغلبية يجب أن تشمل دول المصبّ (مصر والسودان).

وتبلغ حصة مصر من مياه النيل حوالي ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويًّا، في مقابل ١٨ مليار متر مكعب للسودان من مجموع ٨٤ مليار متر مكعب هي مجموع تدفق مياه النيل سنويًّا، إضافة إلى حوالي (١٥٠ مليار متر مكعب أخرى تتبخر بفعل الحرارة سنويًّا)، تريد مصر ألا تتأثر حصتها المذكورة والمنصوص عليها مطلقًا من جراء ملء سد النهضة الذي تقوم إثيوبيا حاليًا بإنشائه؛ تجنبًا لأي أضرار أو حدوث مجاعات أو انخفاض في إنتاج الكهرباء من السد العالي.

وقد رفضت إثيوبيا الاقتراح المصري بأن تقدم إثيوبيا ٤٠ مليار متر مكعب سنويًّا على

مدى سبع سنوات، وهي الفترة المقترحة لملء السد، وبقاء مستوى المياه في سد أسوان عند ١٦٥ مترًا فوق سطح الأرض.

المصالح والتحديات أمام مصر وإثيوبيا

ولو نظرنا نظرة فاحصة للخلف عندما وقَّعت الحكومة البريطانية ممثلة لإقليم شرق إفريقيا، اتفاقًا مع الحكومة المصرية يضمن تدفق خمسة وخمسين ونصف مليار متر مكعب من المياه لمصر سنويًّا محتسبة ما لا يقل عن ألف متر مكعب من المياه للفرد سنويًّا، وكان المتوسط وقتها للفرد على نطاق العالم هو ٧٢٣٠ مترًا مكعبًا سنويًّا، ومع ذلك كانت تلك الكمية آنذاك أكثر من كافية لتعداد الشعب المصري الذي كان يبلغ وقتها ١٥ مليون نسمة، في حين أن شعب مصر يزيد الآن على مائة مليون مواطن، مما أدخل مصر في مرحلة الفقر المائي الذي يُعرِّض أراضيها وزراعتها للخطر المحدق، وحياة شعبها، لا سيما أن مصر ليس لديها بدائل من أمطار أو مياه جوفية أو مصادر أخرى تسدّ بها احتياجاتها، ومن هنا كانت الخطورة.

وفي نفس الوقت الذي بات يُدرك فيه الإثيوبيون أن كميات كبيرة من المياه تغادر أراضيهم دون تحقيق منافع منها، ووفقًا لهذا التكوين في الرؤيا بدؤوا في تشييد شبكة من السدود، وفي مقدمتها سدّ النهضة.

وكما هو مخطط في الوقت الحاضر فإن البحيرة وراء سد النهضة ستُخزن أربعة وسبعين مليار مترًا مكعبًا من المياه خلال التسرُّب وفقدان مليار من الأمتار بسبب التبخر والحرارة.

إضافة لذلك فإن إثيوبيا تخطط لبناء أربعة سدود مساعدة على المنبع للحدّ من انجراف التربة، وهي سدود سوف تخزن حوالي ٢٠٠ مليار متر مكعب.

وهنا يضحى من الطبيعي أن تشعر مصر بأن مخصَّصاتها من المياه لن تأتي كما كانت من قبل، لا سيما وأن ٨٦٪ من مياه النيل تأتي من إثيوبيا بما يضع حياة ملايين المصريين في خطر مُحْدِق.

وكانت دائمًا تلوح في الآفاق أثناء المفاوضات أهم نقاط الخلاف، وهي المتعلقة بفترة ملء الخزان، حيث كانت تتحدث إثيوبيا عن عامين، فيما ترى مصر أن الفترة المقبولة لملء الخزان هي سبع سنوات، وترتبط مخاوف مصر بفكرة الجفاف وانقطاع الأمطار التي يتعرض لها النيل الأزرق في إثيوبيا خلال بعض الفترات كما حدث في الفترة من عامي ١٩٧٩م و١٩٨٧م، والمعروف أن النيل الأزرق يمر بثلاث دورات كل عشرين عامًا؛ حيث تعرف السنوات الأولى بهطول الأمطار الغزيرة، والثانية تكون متوسطة، والثالثة وكما تسمى بـ«السبع العجاف»، والتي ينخفض فيها نسبة هطول الأمطار فيستحيل من خلالها الملء، لما سيسببه ذلك من جفاف ودمار لا يحتمل وليس له بدليل، ومطالبة مصر بألَّا يقل منسوب خزان السد العالي خلال سنوات الملء عن ١٦٥ مترًا مكعبًا، وأن ذلك هو الحد الأدنى للتخزين، وهو الحد الذي يحمي مصر من فترات الجفاف، ولا تعرَّض كهرباء السد العالي لانخفاضات كثيرة.

إضافة إلى ذلك طلبت مصر من إثيوبيا ٤٠ مليار متر مكعب سنويًّا من مياه النيل الأزرق، بخلاف مياه النيل الأبيض ونهر عطبرة، خاصة أن مياه النيل الأزرق إيرادها السنوي خمسون مليار متر مكعب.

نهر النيل وما يمثله في حياة المصريين

ومع تعقد الأزمة بين مصر وإثيوبيا، فإنه تجدر الإشارة إلى ما يمثله نهر النيل في حياة المصريين؛ ففي يقين المصريين أن نهر النيل نهرٌ من أنهار الجنة، فقد أخبرنا المولى تبارك وتعالى بأن الجنة تجري من تحتها الأنهار؛ حيث قال تعالى: «وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ۖ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ» (البقرة: ٢٥)، وقال سبحانه: «أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ

ٱلْأَنْهَٰرُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ نِعْمَ ٱلثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا» (الكهف: ٣).

وقد حدثنا رسولنا الكريم عن أنهار الجنة حديثًا واضحًا، ففي إسرائه صلوات الله وسلامه عليه: «رَأَى أَرْبَعَةَ أَنْهَارٍ يَخْرُجُ مِنْ أَصْلِهَا نَهْرَانِ ظَاهِرَانِ وَنَهْرَانِ بَاطِنَانِ، فَقُلْتُ: يَا جِبْرِيلُ، مَا هَذِهِ الْأَنْهَارُ؟ قَالَ: أَمَّا النَّهْرَانِ الْبَاطِنَانِ، فَنَهْرَانِ فِي الْجَنَّةِ، وَأَمَّا الظَّاهِرَانِ فَالنِّيلُ وَالْفُرَاتُ». (صحيح مسلم: ٧١٦).

وفي صحيح البخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «سَيْحَانُ وَجَيْحَانُ وَالْفُرَاتُ وَالنِّيلُ كُلٌّ مِنْ أَنْهَارِ الْجَنَّةِ» (صحيح مسلم: ٢٨٣٩)، ولعل المراد من كون هذه الأنهار من الجنة أن أصلها منها، كما أن أصل الإنسان من الجنة، فلا ينافي الحديث ما هو معلوم مشاهَد من أن هذه الأنهار تنبع من منابعها المعروفة في الأرض، فإذا لم يكن هذا هو المعنى أو ما يشبهه، فالحديث من أمور الغيب التي يجب الإيمان بها، والتسليم للمخبر عنها.

وقيل في معاني تلك الأحاديث: «إنما جُعل الأنهار الأربعة من أنهار الجنة لما فيها من العذوبة والهضم، ولتضمنها البركة الإلهية، وتشرفها بورود الأنبياء إليها وشربهم منها». ومن أنهار الجنة الكوثر الذي أعطاه الله لرسوله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ» (الكوثر: ١)، وقد رآه الرسول صلى الله عليه وسلم وحدّثنا عنه، ففي صحيح البخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «بَيْنَمَا أَنَا أَسِيرُ فِي الْجَنَّةِ إِذَا أَنَا بِنَهَرٍ حَافَتَاهُ قِبَابُ الدُّرِّ الْمُجَوَّفِ، قُلْتُ: مَا هَذَا يَا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: هَذَا الْكَوْثَرُ الَّذِي أَعْطَاكَ رَبُّكَ، فَإِذَا طِينُهُ -أَوْ طِيبُهُ- مِسْكٌ أَذْفَرُ». (صحيح البخاري: ٦٢١٠).

وقد فسر ابن عباس رضي الله عنهما الكوثر بالخير الكثير الذي أعطاه الله لرسوله صلى الله عليه وسلم.

وقد ذكر ابن كثير عن نهر النيل أنه النهر الذي ليس له في أنهار الدنيا نظير في خفته ولطافته وبُعد مسراه فيما بين مبتدئه إلى منتهاه. وقال ابن سينا: إن له خصوصيات دون سائر مياه الأرض؛ منها أنه أبعدها مسافة من مجراه إلى أقصاه، وأنه يجري على صخور ورمال ليس فيه خز ولا طحلب ولا أوحال، ومنها أنه لا يخضر فيه حجر ولا حصاة، وما ذاك إلا لصحة مزاجه وحلاوته، وأن زيادته في أيام نقص سائر الأنهار والعكس.

إن النيل يُمثل لأهل مصر مكانة مهمة، تقوم على مياهه حياتهم ومأكلهم ومشربهم، وبالتالي فهو بالنسبة لهم مسألة حياة أو موت.

السيناريوهات البديلة لمصر في مواجهة أزمة سد النهضة

بعد تأزم الموقف حينما أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد في برلمان بلاده في الآونة الأخيرة أنه على استعداد لحشد مليون مقاتل فيما أسماه حرب الدفاع عن سد النهضة؛ تحوَّل الأمر إلى ساحة للسخرية والتندر على صفحات التواصل الاجتماعي، وذهب البعض إلى أن آخر مرة حارب فيها هؤلاء كانت حرب النبل، وانهزموا بطير أبابيل، فيما وصلت الأمور لدى البعض الآخر إلى المقارنة بين الجيش المصري ونظيره الإثيوبي؛ باعتبار أن جيشنا المصري هو العاشر على مستوى العالم، وتبارت بعض القنوات الفضائية في استضافة العسكريين المتقاعدين ليؤكدوا على أن مصر حصلت على حاملتي الطائرات «ميسترال»، والطائرات الرافال لتأمين حقوقها المائية.

ومن الخيار العسكري إلى خيار التدويل إلى اللجوء للتحكيم الدولي؛ لأن المسألة إذا كانت تعني لإثيوبيا مسألة تنمية، فإنها تعني لمصر مسألة حياة ووجود، وهنا تحولت دفة الحوارات الإعلامية إلى خبراء العلاقات والقوانين الدولية، الذين أكدوا أن اللجوء للتحكيم الدولي لن يجدي؛ لأنه يجب أن يكون بموافقة الأطراف الثلاثة مصر والسودان وإثيوبيا، فيما أكد هؤلاء أن دخول طرف رابع في المفاوضات مثل الولايات المتحدة الأمريكية

لن يحقّق المصلحة المصرية، وذلك لوجود إسرائيل كشريك في تمويل وبناء وتأمين السد، ومن المعروف العلاقات الحميمية بين أمريكا وإسرائيل.

فكان المقترح الآخر هو اللجوء لروسيا كطرف رابع، وبالفعل عُقدت القمة الإفريقية الروسية في منتجع «سوتشي»، برئاسة الرئيس المصري بوصفه رئيسًا للاتحاد الإفريقي، وبحضور رئيس الوزراء الإثيوبي الذي اعتذر للرئيس المصري عن تصريحاته حول حشد المليون مقاتل، وبدت الأمور خلاله ودية متفائلة.

وهنا يأتي السؤال الأهم، وهو: ماذا بعد أن اعتذر رئيس الوزراء الإثيوبي للرئيس المصري، وقال له نصًا: «لن نكمل سد النهضة أو التخزين إلا بالتنسيق مع مصر»، ثم أعلن عن استئناف المفاوضات بجدول زمني تنشر نتائجه أولًا بأول، وهل رئيس الوزراء الإثيوبي هذا يملك عصًا سحرية لتطويع جميع الأطراف لصالحه، وهذا السؤال تحديدًا طرحه الكثيرون من الخبراء في الشئون العسكرية، وإننا لنتساءل: من يقف خلف الرجل مع إسرائيل التي تتغلغل أياديها في كل إفريقيا، وخاصة مع إثيوبيا مزاحمة لمصر في علاقاتها مع الدول الإفريقية، وكيف استطاع آبي أحمد في أيام قليلة أن يقضي على مشاكله مع جيران إثيوبيا بعد عقود من الخلافات، وكيف اقتحم الشأن السوداني لينزع فتيل الأزمة في لحظات، ثم تحرك إلى جنوب السودان، وكيف استطاع توكيد العلاقة المتينة بينه وبين الإسرائيليين، وحصل منهم على منظومة الصواريخ التي لا يمنحها الصهاينة لأحد، ثم بدون مقدمات يحصد جائزة نوبل للسلام، ثم يعلن موقفه المتشدد من سد النهضة بعد ضمان تحييد البيئة العملياتية المحيطة، من البحرية بالبحر الأحمر، والأرضية بالسودان شماله وجنوبه، ثم يعتذر ويتراجع، ويفتح الباب للطمأنة.

وهذه كلها تساؤلات تستحق النقاش.

إن الجانب الإثيوبي كان قد تعهَّد بعدم المساس بحصة مصر من المياه من قبل، ولكنه تراجع عن هذه التعهدات، ونقض كافة المقترحات المصرية التي تدعو إلى ملء السد في غضون سبع سنوات وليس ثلاث سنوات؛ باعتبار أن الملء في ثلاث سنوات الذي تتمسك به إثيوبيا يشكّل تهديدًا لأمن مصر المائي، بينما يرى الجانب الإثيوبي أن هذا الأمر قرار سيادي من اختصاصها فقط.

والأدهى من ذلك أن إثيوبيا قد رفضت مناقشة قواعد تشغيل سدّ النهضة، وأصرت على قصر التفاوض على مرحلة الملء، بما يخالف المادة الخامسة من نص اتفاق إعلان المبادئ الذي تم توقيعه في ٢٣ مارس ٢٠١٥م، كما يتعارض مع الأعراف المتَّبعة دوليًا للتعاون في بناء وإدارة السد على الأنهار المشتركة.

المرحلة التالية تقتضي اتخاذ مسار قانوني عن طريق مجلس الأمن الدولي لوقف البناء حتى يتم تقييم سلامة السد الإنشائية لتجنُّب مخاطر انهياره، ولتقييم تداعياته المائية والبيئية على مصر والسودان، مع رصد المخالفات الإثيوبية لمعاهدة ١٩٠٢م، واتفاقية الأمم المتحدة للأنهار المشتركة وإعلان المبادئ.

فيما تتمثل الخطوة الثالثة في تسوية الأوضاع في السودان، ووضع إطار واضح للعمل والتفاوض بخصوص سد النهضة في إطار اتفاق ١٩٥٩م.

ومع ذلك فإن سياسة مصر ستبقى للحظات الأخيرة تقوم على العمل على مساعدة دول حوض النيل والدول الإفريقية في التنمية والتعاون المشترك في كلّ المجالات، مع التمسك بحقها في حقوقها من مصدر الحياة نهر النيل.

فاللهم احفظ مصر من كل مكروه وسوء، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.